الفصل الرابع

الواقع الاقتصادي الذى ظهرت فيه الصحافة الإسلامية

تمهيد:

يقول العلامة محمد فريد وجدى: إن الذين لم يروا فى مصر إلا الاحتلال العسكرى لم يروا من أحوالها الاجتماعية شيئا، لأن أنواع الاحتلالات الأجنبية فى مصر كثيرة، ففى مصر احتلال عادى خاص بالعادات أسقط العادات الإسلامية والمصرية أمامه، وحول الناس وجهات مختلفة، وتبع الإنحراف فى العادات إنحراف فى الأخلاق وإنحراف فى الآداب، وفى مصر إحتلال مدنى سلب ذوى العقول عقولهم، فأصبح الأب أكثر عناية بتعليم ابنته «البيانو» من تعليمها أصول الأدب والدين، وفى مصر إحتلال إلحادى زين للناس القول بأن الأديان من الشئون الأثرية وأن العقيدة بالله والروح والخلود بعض الخيالات القديمة التى كانت تتلهى بها القلوب فى إبان سذاجتها، وفى مصر إحتلال اقتصادى أبار الصناعة المصرية، وجعلها أثراً بعد عين، بل هو دائب فى إخراج الثروة من المصريين إلى أيدى الأجانب(١).

وقبل الإحتلال أغرى الإنجليز الحكام بالاستدانة منهم، والتعامل معهم، وسهلوا لهم ذلك وهونوه عليهم، واستطاعوا بذلك أن يكتسبوا حق التدخل الاقتصادى فى مصر وأغرقوا البلاد برؤوس أموالهم ومصارفهم وشركاتهم، وأن يديروا دولاب العمل الاقتصادى كما يريدون وأن يستأثروا دون الأهلين بالأرباح الطائلة والثروات العظيمة(٢).

ولأن الاستدانة سبيل الاحتلال والإذلال، فقد وصل حجم الديون على مصر قبل الاحتلال الإنجليزى لها بست سنوات أى فى عام ١٨٧٦م بـ ٩٠ مليون جنيه، ومن ثم أنشىء صندوق الدين المصرى العام ويتكون من مندوبين عن الدول الدائنة، ويتلخص عمل هذا الصندوق فى تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيعها على الدائنين، وتم تعيين مراقبين أجنبيين أحدهما إنجليزى لمراقبة إيرادات الحكومة والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات(٣).

---

(١) جمال النجار، صحافة الاتجاه الإسلامى فى مصر منذ مطلع القرن العشرين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر ١٩٨٦، ص٥.

(٢) حسن البنا، بين الأمس واليوم، القاهرة، دار الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص٦٠.

(٣) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (٦٤) يونية ١٩٩٣، ص١٩.

الاحتلال الاقتصادى:

فلم تمر هذه السنوات الست إلا وقد قامت إنجلترا باحتلال مصر عام ١٨٨٢ بحجة تدعيم سلطة الخديوى، والقضاء على الثورة العرابية، ثم راحوا يبررون الوجود البريطانى بالعمل على تنظيم الإدارة المصرية بصورة تحقق استقرار مالية البلاد، وتكفل سداد الديون، ومن ثم أسندوا مناصب نظارة المالية الكبرى إلى عدد من الموظفين الإنجليز على رأسهم المستشار المالى، كما عينوا عددا من المهندسين الإنجليز بنظارة الأشغال العمومية، شغلوا المناطب الرئيسية التى تتحكم فى أمور الرى باعتباره الأساس الذى تقوم عليه حياة البلاد الزراعية(١).

ولكن، منذ أن احتل الإنجليز مصر كانت خطتهم تعتمد على تحطيم الصناعة القائمة، ولذلك فقد اغلقوا أبواب المصانع الحكومية، كمصنع الورق ببولاق ١٨٨٥م، ودار سك النقود، فأصبحت نقودنا تسك فى إنجلترا، وبيع مغازل القطن، ومصانع النسيج، وعطلت الترسانة التى تصب المدافع، وتصنع البنادق والذخائر، وبيعت البواخر النيلية بأرخص الأثمان، وكانت خطة الاستعمار تقوم أيضا على تحطيم الحرف الصغيرة، حتى تحل السلع الإنجليزية محل المصنوعات المحلية، حتى بين أفراد الجماهير الكادحة، فشرد الآلاف من صغار الحرفيين بما فرض عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة(٢).

كما قام الإحتلال بتحطيم الاكتفاء الذاتى فى الريف، وأغلقوا كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى، وفتحوا أبواب الجمارك على مصراعيها أمام السلع الأجنبية، بل وحاربوا الصناعة المصرية بالوسائل الفكرية، فأصبحت صبية المدارس يُلقنون أول ما يُلقنون أن مصر بلد زراعية لا يمكن أن تكون فيها صناعة بسبب عدم

---

(١) أنظر التفصيل: رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، القاهرة، دار الفكر الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، ص١١٢.

(٢) راجع التفاصيل حول الاستعمار ودوره فى السيطرة الاقتصادية فى مصر: شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦، القاهرة بدون ناشر ١٩٥٧ ص٥ وأيضا، عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان، فى أوائل عهد الاحتلال مرجع سابق، ص١٧٩.

وجود الفحم والحديد، لأنهم أرادوها مزرعة قطنية تمد مصانعهم فى إنجلترا بالقطن المصرى بأبخس الأثمان(١).

ولاشك فى أن سياسة الإحتلال هذه أوقعت مصر فى التبعية الاقتصادية، فقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد مما جعلها عالة على انجلترا، وعلى الدول الأوروبية فى حياتها الاقتصادية، إذ أن القطن لا يباع إلا إذا استوردته البلاد الصناعية مادامت مصر محرومة من المصانع لغزله ونسجه، الأمر الذى جعل مصر دائما فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية جرّت فى ذيولها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها وبخاصة إنجلترا(٢).

وقد نتج عن اضمحلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة، وحرمان المصريين مصدرا سائغا للرزق والرخاء، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسد حاجات الشعب، مع ازدياد عدد السكان، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر، وكثرة عدد العاطلين، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد(٣).

وإذا كان الاحتلال سمح ببعض الصناعات فى مصر فهى من قبيل الصناعات التى لا مفر منها وذلك لتحقيق مصالحه فى الداخل والخارج، فى الوقت نفسه صار هذا النشاط الاقتصادى يتركز فى يد العناصر الأجنبية التى تمول وتشرف عليه فيما عدا الأعمال البسيطة، فأنشأ الأجانب المصانع برؤوس أموالهم، وغزت الصناعات الأوروبية البلاد(٤).

وهذا الموقف من قِبَل الاحتلال ليس بغريب ولا مستغرب، لأن الدول الاستعمارية من طبيعتها أن تجعل البلاد التى تحتلها مخزنا للمواد الأولية

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، ثورة شعب، عرض للحركة الوطنية فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، دار النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٥، ص٨٠ وأيضا: شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص٦.

(٢) أنظر بالتفصيل: عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان فى أعقاب الاحتلال، مرجع سابق، ص١٨٨، ١٨٩ وأيضا: فاطمة علم الدين عبد الواحد، التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص١٠

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، مرجع سابق، ص١٩٠.

(٤) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص٧.

والأيدى العاملة الرخيصة، تأخذ من هذه الدول ما تشاء، ومصباً تفرغ منه الفائض من المنتوجات الصناعية والمواطنين الزائدين(١).

الأمر الذى جعل سياسة الاحتلال الاقتصادى تقوم على تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلدا زراعيا فحسب، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن. وإهمال الزراعات الأخرى(٢).

وأدى اهتمام الاحتلال الشديد بالزراعة إلى إصدار قرار عام ١٨٩١ يعطى للأفراد حق ملكية الأرض، لذا بدأ الصراع يحتدم بين القوى التى أتيح لها أن تتملك الأرض فى مصر، وكان على رأسهم أفراد أسرة محمد على والأتراك والأجانب والحكومة وبعض المصريين الذين تمكنوا من الحصول على مساحات من الأرض، وترتب على إباحة حق التملك للأفراد أن ارتفع ثمن الأراضى ارتفاعا باهظا، ورغم ذلك استمر التنافس على شراء الأرض من جانب بعض التجار الذين رأوا فى الأرض مكسبا وخيرا، ولكن هذا التكالب على شراء الأراضى الزراعية سرعان ما انخفضت حدته بعد الارتفاع الشديد فى أثمان الأرض، وبعد الأزمات الاقتصادية التى عاشها كبار الملاك أثناء الحرب نتيجة لموقف الاحتلال من سياسة زراعة القطن وتسويقه والاستيلاء على بعض المحاصيل، وتجنيد الآلاف من العمال الزراعيين فى الحرب(٣).

لذلك لم يكن إعلان الحرب عام ١٩١٤م، مفاجأة بل كانت الظروف جميعها فى الشرق والغرب تمهد للحرب وكانت الرأسمالية قد غلت غلوا كبيرا، وامتدت أطماعها إلى الشرق تبحث عن الأسواق والموارد الأولية، وحقول الزيت والبترول والمطاط، وكان النزاع قائما بين دول أوروبا على هذا الميراث الذى لا وارث له، ميراث «الرجل المريض»(٤).

---

(١) أنظر: جاك بولين، مع القومية العربية تعريب نجدة هاجر، وسعيد الفز، كتاب الملايين سلسلة ثقافية شهرية، بيروت المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر، ص٢٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول قضية تخصيص مصر للزراعة من قبل الاحتلال، أنظر: رؤوف عباس حامد، المرجع السابق، ص١٦٢، وعبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص١٨٨.

(٣) محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢، القاهرة دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ص٥٢.

(٤) أنور الجندى، الإخوان المسلمون، النصف شهرية، العدد (١٨٣) السنة السادسة، ٢٥ يناير ١٩٤٨، ص١١.

وما إن قامت الحرب حتى أعلن الاحتلال الحماية على مصر، وكان عهد الحماية البريطانية من أشد المراحل قسوة فى تاريخ مصر، إذ سخر الإنجليز موارد البلاد لخدمة أهدافهم الاستعمارية وللقضاء على كل حرية، وكل حقوق البلاد فى سبيل مصالحهم الخاصة، وفى خلال سنوات الحرب زاد شقاء الشعب المصرى، وخاصة طبقة الفلاحين والعمال، فقد جندت انجلترا مايزيد على المليون من خيرة المصريين لسد مطالبهم الحربية، كما اشترت المحصولات الزراعية بثمن بخس، هذا فضلا عن جمع الضرائب والدواب دون النظر إلى حاجات الأهالى، وحدث هذا الكرب فى الوقت الذى أقبل فيه عدد من الأجانب على جمع الثروات من مصر من عرق الفلاح والعامل، فى ظل الكبت والقمع السياسى من جانب سلطات الاستعمار البريطانى(١).

وبذلك أصبح للاستعمار البريطانى السيطرة الاقتصادية بنفس حجم السيطرة السياسية وكان سند الاستعمار فى سياسته كبار الملاك، فقد ارتفع فى ظل الاحتلال عدد الملاك الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدان من ١١,٢٢٠ مالكا سنة ١٨٩٤ إلى ١٢,٤٨٠ عام ١٩١٤ وزادت أملاكهم من ١,٩٩٧,٠٠٠ فدان فى عام ١٨٩٤ إلى ١٢,٣٩٧٠٠٠ فدان عام ١٩١٤(٢).

المظاهر الاقتصادية فى عهد الاحتلال:

ولاشك أن هذه الحالة من الخضوع الاقتصادى التام فى هذه المرحلة من الاحتلال لم تؤثر فى هيكل بناء الثروة والانتاج والاستهلاك فحسب، بل خفضت أيضا فى معنويات المواطنين(٣)، الأمر الذى جعل الرأسمالية المصرية تشعر بالضيق لطغيان النفوذ الأجنبى الاقتصادى، واجتاح هذا التيار مصر وندد بتغلغل الأجانب، وكان أول صوت عبر عن ذلك الضيق هو صوت طلعت حرب الذى رأى أن السبيل إلى تحرير مصر الاقتصادى هو إنشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصرية، ولا ريب أن الوضع الاقتصادى لمصر فى ذلك الوقت هو الذى دفع إلى التفكير فى ذلك، فالأرض الزراعية محدودة، والسكان يتزايدون، وانجلترا هى صاحبة السيطرة على أسعار المحاصيل من

---

(١) إبراهيم محمد العدوى، قادة التحرير العربى، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٢) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص١٢.

(٣) جاك بيرك، المرجع السابق، ص٣٢.

جهة وارتفاع أسعار الأرض وانخفاض الأرباح من جهة أخرى[١]. والمصارف التجارية معظمها إن لم يكن كلها فروع لبنوك أجنبية، ولم تكن هذه البنوك يعنيها أن تنفق على المشروعات التى تؤدى إلى إنعاش الحياة الاقتصادية الوطنية، وتميزت جميعها بظاهرة خطيرة، وهى ظاهرة التخصص فى أعمال البنوك التجارية، واقتصر عملها علي عمليات الائتمان القصير الأجل كتمويل التجارة الخارجية أو تصدير المحصولات، وبخاصة القطن، وفشلت هذه البنوك فى تكوين «العادة المصرفية» عند المصريين، وذلك بسبب إصرارها على أجنبيتها وانعزالها عن المحيط الشعبى مما جعلها عاجزة عن امتصاص المدخرات القومية وتوجيهها نحو ميادين الاستثمار[٢].

كل ذلك دفع الغيورين على مصلحة البلاد إلى إنشاء بنك مصر وكان ذلك فى أبريل ١٩٢٠م برأسمال قدره ٨٠,٠٠٠ ثم نموه بعد ذلك إلى شركة قابضة واسعة يربو رأسمالها على أربعة ملايين جنيه مصرى، ويعتبر تأسيس بنك مصر هو نواه النهضة المالية والاقتصادية التى بدأت عقب الحرب العالمية الأولى، وكان البنك عملا اقتصاديا خالصا فلم يكن له انتماءات سياسية إلا انتمائه الوطنى لمصر، ورغم مساندة حزب الوفد وكبار الملاك، وقطاعات من التجار فإن البنك كان حريصا للغاية على ألا يرتبط بشكل وثيق بأية مجموعة أو منظمة بعينها خلال تلك الفترة المبكرة من تطوره[٣]. ومن هنا يمكننا القول: بأن بنك مصر مسح عن حياتنا الوصمة التى كان يعيرنا بها المستشار المالى «برونيات» بقوله: إنه ليس بين المصريين من يعرف أعمال البورصة[٤].

وبذلك نجحت الوطنية المصرية فى إنشاء أول بنك مصرى خالص ويعتبر النتيجة الاقتصادية لثورة ١٩١٩م التى كانت من الوجهة الاقتصادية رد فعل ضد النظم المالية التى عانتها البلاد قبل الحرب وفى أثنائها، ومن هنا فإن الأوضاع الاقتصادية والمالية كان لها دور كبير فى قيام ثورة ١٩١٩[٥].

---

(١) راجع التفاصيل: لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى مرجع سابق ص١٢٤، ١٢٥.

(٢) محمد محمود الصياد وآخرون، المجتمع العربى والقضية الفلسطينية بيروت دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٧٧ ص٨٣، ٨٤.

(٣) أريك دافيز، مأزق البرجوازية الوطنية الصناعية فى العالم الثالث، تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ترجمة سامى الرزاز، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص١٣١، ١٣٥، ١٤٥.

(٤) سلامة موسى، تربية سلامة موسى، بدون ناشر وتاريخ، ص١٥٥.

(٥) راجع : جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص٢٧٨، وأيضا عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩ جـ٢، مرجع سابق، ص١٦٧ حيث يعتبر بنك مصر نواة النهضة الاقتصادية والمالية لمصر.

وأسفرت ثورة ١٩١٩ عن تبلور عدة مطالب من شأنها تقوية الاقتصاد المصرى وتدعيمه خاصة أن هذه المطالب تتصل بالفلاحين وهى:

١ ـ تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات، وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال، مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية.

٢ ـ إلغاء نظام ملكية العزب التى لا تختلف كثيرا عن نظام الإقطاعات.

٣ ـ إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا.

٤ ـ إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب.

٥ ـ وضع ضرائب على مياه الرى للذين يملكون أكثر من مائة فدان.

٦ ـ إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين(١).

وفى عام ١٩٢١ يعلن عن إنشاء الحزب الاشتراكى المصرى، ويطالب الحزب بوضع خطة للاصلاح الزراعى، ونادى بتأميم الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى على المحتاجين، بل لقد تصدى لبحث إمكانية تنظيم الفلاحين فى «سوفيتات فلاحية»(٢).

بالإضافة إلى ذلك فقد نص برنامج الحزب على أنه يعمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى، والقضاء على التفرقة بين الطبقات فى الحقوق الطبيعية، وإخماد استغلال المستغلين والمضاربين والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية(٣).

ولكن كل هذه المحاولات لم تحقق لمصر الاستقلال الاقتصادى، أو على الأقل عملت على الحد من التبعية الاقتصادية لإنجلترا، فما إن تحددت العلاقة المصرية البريطانية فى إطار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى أخذ الاهتمام البريطانى بربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى يتزايد بصورة كبيرة، وذلك لاعتقادهم أن هذا يدعم وجودهم فى مصر، كما أنه يضعف موقف الحركة الوطنية فى مواجهة هذا الوجود،

(١) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، المسألة الزراعية فى مصر، القاهرة الدار المصرية، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص١٢٩.

(٢) مارسيل كولومب، تطور مصر، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(٣) رؤوف عباس، جماعة النهضة القومية، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص٣٢.

وكان الاحتلال البريطانى لمصر حريصا منذ بدايته على ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الإنجليزى ربطا كليا، ومن العوامل التى جعلت اقتصادنا يدور فى فلك الاقتصاد البريطانى تحويل غطائنا النقدى من الذهب إبان الحرب العالمية الأولى إلى أذونات على الخزانة البريطانية، مما أتاح لبريطانيا الحصول على ما تشاء من العملة المصرية لتمويل عملياتها العسكرية(١).

الصناعة المصرية فى ظل الاحتلال:

ولكن يذكر أن ظروف الحرب حالت دون استيراد المواد المصنعة، مما أدى إلى إقامة عدد من الصناعات فى مصر لسد النقص الذى أحس به الشعب ولكفاية جيوش الحلفاء، وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع الأسعار الذى حدث بسبب تعذر الاستيراد قد أغرى كثيرا من أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم فى إنتاج السلع الاستهلاكية طمعا فى تحقيق أرباح استثنائية، فكانت الحرب بمثابة حماية جمركية غير مباشرة للصناعات الوطنية ساعدت على ازدهار الصناعة فى مصر ازدهارا نسبيا(٢).

وبذلك يمكن القول بأن الصناعة المصرية بدأت تأخذ مكانها خلال الحرب العالمية الأولى وذلك لأول مرة من بعد الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢م، وقد وجدت الصناعة جوا ملائما فى ذلك الوقت، فالشعب محتاج للغذاء والكساء وجيوش الاحتلال فى حاجة إلى المصنوعات من ذخيرة وصيانة اسلحة وصناعات معدنية مختلفة، وما كان لانجلترا أن تترك هذه الحركة الصناعية المصرية الوليدة تسير فى طريقها لولا حاجتها الشديدة إليها فى ظل هذه الظروف الصعبة التى كانت تمر بها إبان الحرب، الأمر الذى جعلها تخفف من قبضها على مصر من هذه الناحية(٣).

---

(١) راجع بالتفصيل: رؤوف عباس، الاقتصاد المصرى فى الوثائق البريطانية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥ مجلة السياسة الدولية، إبريل ١٩٨١ العدد (٦٤) ص٦٥ وما بعدها.

(٢) أنظر بالتفصيل: على لطفى، التطور الاقتصادى، القاهرة، مكتبة عين شمس الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص١٦١ وما بعدها وأيضا: رؤوف عباس: جماعة النهضة القومية، مرجع سابق، ص١٨.

(٣) لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق، ص١٢٤ وما بعدها. وانظر أيضا: عاصم الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى ١٩٧٦، ص١٨٤.

والواقع أن الصناعات التى نشأت خلال فترة الحرب العالمية الأولى كانت من الصناعات الصغيرة، وكانت معظم المصانع من النوع الفردى محدود الموارد الذى يتبع أساليب الانتاج الفنية القديمة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

١ ـ أن الآلات ذات الكفاية الانتاجية الكبيرة كانت لا تصنع فى مصر كما كان استيرادها متعذرا بسبب ظروف الحرب.

٢ ـ أن إنشاء المصانع الكبيرة ذات الكفاية الانتاجية العالمية يستدعى فترة من الوقت، وقد تنتهى الحرب قبل أن تبدأ تلك المصانع فى الإنتاج فيتعرض أصحابها لخسارة محققة بسبب المنافسة الأجنبية.

٣ ـ خلال فترة الحرب كانت المضاربة ظاهرة منتشرة فى معظم نواحى الأعمال، ومن المعروف أن المشروعات الكبيرة تتجنب المضاربة.

٤ ـ أن الطمع فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح الاستثنائية قد دفع المنتجين إلى إنشاء المشروعات الصغيرة التى لا تحتاج إلى وقت طويل قبل إنتاج السلعة وعرضها فى الأسواق.

٥ ـ إرتفاع سعر الفائدة خلال فترة الحرب وتوقع انخفاضه فى فترة السلم التالية، مما أدى إلى تأجيل المشروعات الضخمة التى تحتاج إلى قروض كبيرة[١]. لهذه الأسباب جميعا لم تنشط الصناعة فى مصر بشكل قوى فعال، وما إن انتهت الحرب حتى عادت الصناعة إلى حالة الضعف والركود، ويمكن أن نطلق على الحالة التى ظهرت بها الصناعة خلال فترة الحرب «بالانطلاقة الصناعية المؤقتة» سرعان ما انقضت نتيجة عودة السلع الأجنبية وإغراق السوق المصرى بها ومنافستها للسلع المحلية، فلم تستطع الصناعات المصرية الناشئة أن تصمد أمام تيار المنافسة الأجنبية، وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن لاقت الصناعات المصرية حتفها أو كادت[٢]. وعلى الرغم من أن الصناعات التى قامت فى مصر خلال فترة الحرب العالمية الأولى قد لاقت حتفها ـ على حد قول الدكتور على لطفى ـ إلا أن هذه التجربة كانت بمثابة نقطة

---

(١) راجع بالتفصيل: على لطفى، التطور الاقتصادى، مرجع سابق، ص٢٦٥، ٢٦٦

(٢) أنظر: نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ محمد على حتى عهد عبد الناصر، القاهرة، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣ وأيضا: رؤوف عباس، جماعة النهضة القومية، مرجع سابق، ص١٩.

تحول فى تاريخها الاقتصادى، فقد استطاع الاقتصاد المصرى أن يتمرد على العراقيل والعقبات التى وضعها الإنجليز منذ احتلالهم لمصر، لحجب ازدهار الصناعة بها حيث كانت الإدارة البريطانية متجهة فى المقام الأول - كما أشرت إلى ذلك من قبل - نحو التوسع فى زراعة القطن لأنه محصول رائج فى الأسواق العالمية، وكان ثمنه هو النقد الأجنبى الضرورى للوفاء بجزء كبير من الدين، واستطاع الاقتصاد المصرى أيضا أن يكذب مقولة إن «الاقتصاد الزراعى هو النوع الوحيد الذى يلائم مصر»[١] حيث إن مصر كانت تعتمد فى اقتصادياتها على القطن، فهو يعتبر أهم الحاصلات الزراعية بها وهو يساهم فى ثروتها مساهمة فعالة وتتأثر ماليتها به، وكان من الطبيعى أن ينعكس الاضطراب الاقتصادى العالمى الناشئ عن الحرب علي سوق القطن المصرية، فكانت أول نتيجة ترتبت على افتتاح الأعمال الحربية هى حدوث النقص الشديد فى طلب القطن المصرى تبعا للقيود المفروضة بسبب الحرب وصعوبات النقل البحرى، تبع ذلك تدهور الأسعار فى البورصة، حتى أصيبت البلاد بأشد حالات الضنك والقلق[٢].

ولكن هذه الحالة سرعان ما تغيرت خاصة فى عام ١٩١٦ فقد زادت المساحة المزروعة قطنا ما بين عام ١٩١٤، ١٩١٧ من ٢٨٪ إلى ٤٠٪ من الأراضى المنزرعة، وارتفعت أسعار القطن ارتفاعاً ملحوظا حتى بلغت عام ١٩١٨ ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩١٣[٣].

بيد أن هذه الزيادة استفاد منها الأغنياء وأصحاب الأراضى الكبيرة أكثر من الفقراء لأن نسبة كبيرة من الفلاحين كانت تملك عدداً قليلا من الأراضى، وبذلك يمكن أن تكون الحرب قد أسهمت فى تعميق حدة التناقض الطبقى بين المصريين فقد زاد الأغنياء غنى عن طريق زيادة دخولهم سواء من القطن أو غيره وزاد الفقراء فقراً نتيجة الارتفاع المتوالى فى الأسعار[٤].

ومن هنا يمكن القول: بأن الاقتصاد الزراعى المصرى خلال فترة الحرب اتسم بعدم

---

(١) أنظر بالتفصيل: نجلاء عز الدين، العالم العربى، مرجع سابق، ص١٩١، ١٩٢.

(٢) لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق صـ ١١٣.

(٣) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر، مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٤) لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى، ص١١٤. وأيضا: نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية، مرجع سابق، ص٢٣٧.

الاستقرار والتذبذب والإجحاف الشائن بحق مصر لحساب مصالح إنجلترا، وأن البلاد خلو من الهيئات التى تعمل على حل معضلات المسائل الناشئة عن الحوادث الطارئة مثل النقابات الزراعية والتعاونية ونقابات التسليف والبنوك الأهلية الحقيقية، ولقد أبانت الحرب شدة الغبن على البلاد وعدم مسئولية القائمين بالأمر إذ سلموا أمور مصر إلى الانجليز الذين أساءوا التحكم فى البلاد والعباد(١).

ثورة ١٩١٩ والوضع الاقتصادى:

ومن ثم فقد هبط مستوى الإنتاج للعامل الزراعى أثناء الحرب وبعدها عن المستوى الذى كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى لأن التفكك والخلل الذى حدث خلال الحرب هو - بصفة أساسية - السبب فى الهبوط السريع للانتاج فى ذلك الوقت ،فلقد كانت الحيوانات والرجال والمحاصيل كلها مطلوبة للمجهود الحربى البريطانى فى أوقات الحرب، وإن صورة هذا التدهور والهبوط لمستوى هؤلاء الذين يشغلون قاع المجتمع الريفى لن تتحسن طالما ظل هؤلاء العمال الزراعيون لاينالون حقوقهم ومكاسبهم(٢). ولم يكن العامل الزراعى فقط هو المهضوم حقه فى تلك الحقبة التاريخية العصيبة من تاريخ البلاد، بل المواطن المصرى بشكل عام، كان يرسف تحت أغلال هذا الظلم الشديد من قبل الاحتلال ونظام الحكم الاستبدادى، باستثناء هذه الفئة التى والت الاحتلال والملك ورأت مصالحها فى ذلك، حتي وإن تعارضت هذه المصالح مع مصالح الأمة والوطن ،الأمر الذى جعل الأمة تثور وتنفجر فى ١٩١٩م على الأوضاع السائدة، فخرجت المظاهرات فى كل من القرى والمدن تندد بالاحتلال وتطالب بالجلاء والاستقلال، وهذا كله يؤكد أن الوضع الاقتصادى الذى ساد المجتمع المصرى كان من أبرز الدوافع لقيامه بالثورة، فلقد طاف طائف الثورة بالنفوس فى ١٩١٩م فبعث فيها روحا جديدة من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادى إلى جانب الجهاد فى سبيل الاستقلال السياسى(٣). ويطرح المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى سؤالا: هل نجحت ثورة

---

(١) لطيفة محمد سالم، السابق نفسه، ص١١٨.

(٢) أنظر بالتفصيل: آلان ريتشارد، التطور الزراعى فى مصر ١٨٠٠ - ١٩٨٠ ترجمة، أحمد فؤاد سيف النصر، القاهرة، كتاب الأهالى، رقم (٣٤) يوليو ١٩٩١، ص١٧٧ - ٢٠٠.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب ثورة ١٩١٩، جـ٢ القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص٢٨١.

١٩١٩ فى النهضة الاقتصادية؟ ويجيب على سؤاله بقوله: إذا رجعنا إلى قيادة الثورة نجد أنها أهملت الناحية الاقتصادية إهمالا شاملا، ويعتبر ذلك الإهمال من نواحى النقص فى زعامة الثورة، وذلك إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة، وأن منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها فاتجه من تلقاء نفسه إلى تعضيد النهضة الاقتصادية وإلى متابعة البعث الاقتصادى الذى بدأ قبل الثورة[١] وذلك لأن البعث الوطنى منذ مصطفى كامل ومحمد فريد لم يغفل عن أهمية وضرورة النهضة الاقتصادية للبلاد، وقد اقترن جهادهم السياسى بالجهاد الاقتصادى، رغم العقبات التى كان يضعها الاحتلال فى سبيل ذلك من إغفال أمر الصناعة الذى كان ذا أثر فى بطء التقدم فى مظاهر الحياة الاجتماعية[٢].

فأغلب مشاريع تخطيط المدن وإقامة المبانى وغيرها مما نجد له مثيلا فى الأمم التى سبقتنا فى مضمار الرقى من نتائج الانقلاب الصناعى الذى أخذت تلك البلاد بأسبابة، وظهور وتقدم الصناعة فى بلد يدعو إلى ازدياد قوة الرأى العام والشعور بمساوىء المجتمع، فيطالب هؤلاء بالحقوق السياسية وتعميم التعليم، فتظهر النقابات العمالية وتصدر الحكومة التشريعات المختلفة التى تتصل بالعمل، وتدعو الصناعة إلى ترقية وسائل النقل، بل إنها تقضى على شرور ومساوىء منها قوة العصبية وانتشار المحسوبية فى العلاقات والمعاملات، إذ يغلب على المجتمع الزراعى أن يكون الولاء للأسرة شديدا بحيث يتدخل فى سير المصلحة العامة[٣].

بل إن البلاد التى تعتمد فى حياتها على الزراعة فحسب هى بلاد متأخرة وتدرج فى عداد الأمم الفقيرة إذ تعيش عالة على الدول الأجنبية فى حاجاتها الصناعية والمالية، وبالتالى تقبل طوعا أو كرها سيطرة هذه الدول[٤].

---

(١) راجع: عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ إلى ١٩٢١، مرجع سابق، جـ٢، ص١٦٧ ، ١٦٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(٣) أنظر بالتفصيل: راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، القاهرة، مكتبة النهضة الحديثة، الطبعة الخامسة، ١٩٥٤، ص١٨٣.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص٢٨٠.

وهذا بعينه ما حرصت عليه انجلترا من بداية احتلالها لمصر، كما أكد الباحث على ذلك من قبل بأن جعلت مصر بلدا متخصصا فى الزراعة، وزراعة القطن على وجه التحديد، وهذه السياسة سياسة «التخصص» قصد بها تجويع الشعب المصرى، إذ أصبحت مصر لأول مرة فى تاريخها عاجزة عن توفير الغذاء لأهلها وصار من الضرورى أن تستورد مقادير كبيرة من القمح(١).

ولاشك أن هذا الوضع الاقتصادى الذى كانت تمر به مصر فى ظل الاحتلال البريطانى، كان وضعا سيئا، رغم الجهود الوطنية التى انبثق عنها بنك مصر، والذى يعتبر أول بنك وطنى أسس فى تاريخ مصر الحديث، وما تبعه من مشاريع اقتصادية هامة كإحيائه صناعة الغزل والنسيج(٢).

وفى الواقع إلا أن هذه الجهود لم تستطع أن ترفع عن كاهل العامل المصرى الظلم الواقع عليه بل كانت هناك صورة مهينة كان عليها الريف المصرى الذى يسوده النظام الاقطاعى الذى كان يقوم على ربط الفلاحين الفقراء بأراضى كبار الملاك ليزرعوها ويقدموا انتاجها لهؤلاء الملاك الكبار فى مقابل حصولهم على أجر عينى يتمثل فى حيازات صغيرة من الأراضى تبلغ مساحتها عدة قراريط لكل فلاح. وتقع على هامش أرض المالك الكبير التى يزرعها له هذا الفلاح، وفى المواسم يقوم المعدمون الذين لا يملكون سوى قوة عملهم بمشاركة الفلاحين الفقراء فى زراعة أراضى كبار الملاك مقابل حصولهم على جزء هزيل من المحصول يكفى بالكاد لسد الرمق، وكان سكان الريف العشرة ملايين، يتقاسمون ستة ملايين فدان هى إجمالى المساحة الزراعية فى مصر بموجب علاقات الانتاج الإقطاعية البالغة القوة حيث إن ١٠٪ منهم يستحوذون على ٤٣٪ من الأراضى بمتوسط مائتى فدان للمالك الواحد وهؤلاء هم كبار الملاك المعروفون باسم «السادة الاقطاعيون»، كما أن ١٦٪ من سكان الريف يستحوذن على ٣٠٪ من الأرض بمتوسط ثلاثة عشر فدانا للمالك الواحد، وهؤلاء هم متوسطو الملاك المعروفون باسم «تاغنياء الريف» أما الاغلبية الساحقة والتى تشكل ٧٣٪ من سكان

---

(١) جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، القاهرة، لجنة البيان العربى، الطبعة الأولى، ١٩٥٥، ص٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول البنك ودوره فى النهضة الصناعية فى مصر، أنظر عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب ثورة ١٩١٩ جـ٢ مرجع سابق ص٢٨٢.

الريف فإنهم لا يستحوذون إلا على ٢٧٪ من الأراضى الزراعية بمتوسط يقل عن الفدان للفرد الواحد وهؤلاء هم فقراء الريف المعروفون باسم «أقنان الأرض» يعنى عبيد الأرض(١). ولاشك أن هذا الوضع الطبقى فى الريف المصرى أحدث شروخا نفسية هائلة فى نفوس الفلاحين البسطاء، فى حين أن الأجنبى الذى يعيش على أرض مصر سواء فى المدن أو القرى كان يتمتع بامتيازات ميزتهم على المصريين تمييزا صارخا وهذه الامتيازات التى حصل عليها الأجانب وتمتعوا بها كانت تهدف فى نشأتها إلى حماية هؤلاء الأجانب من وقوع الحيف والجور عليهم فى مسائل الضرائب وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، غير أن الذى حدث مع التطور كان عكس ذلك تماما، فقد أصبحت هذه الامتيازات تتسع دائرتها، وتشتد وطأتها حتى لم يعد بينها وبين الامتيازات الأصلية صلة شبه محسوسة لا فى مظهرها ولا فى أغراضها أو آثارها ونتج عنها مع الزمن، وعلى التتابع ألوان من الحصانة فى شتى الميادين جعل منها حالة تقرب من الفوضى(٢).

وخلاصة القول: فإن الحالة الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر فى ظل الاحتلال البريطانى كانت حالة غاية فى التردى والضعف. وذلك بسبب السياسة الاقتصادية الشوهاء التى فرضها الاحتلال على البلاد، بداية من «تخصيص» مصر بالزراعة لتمد انجلترا ومصانعها بما تحتاجه من مواد خام خاصة القطن، فى الوقت الذى تحكم فيه الانجليز فى ثمن القطن فأضاعوا بذلك الكثير من الأموال على مصر واقتصادها، وفى الجانب المقابل أهملوا الصناعة، بل دمروا ما كان قائما عند بداية الاحتلال، وأوهموا المصريين بأنه شعب لا يصلح إلا للزراعة، وأن مصلحتهم ليست إلا فى الزراعة. بجانب ذلك ابتليت مصر بنكبة اقتصادية بسبب الحرب العالمية الأولى، والتى فيها انخفض

---

(١) محمود عبد الفضيل: التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، ص٩، ١٥.

(٢) بدأت الامتيازات الأجنبية من القرن التاسع عشر وظلت قائمة حتى ألغيت عام ١٩٣٧ بعد أن قررت معاهدة مونترو تنظيم إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر. ولمزيد من التفاصيل حول هذه القضية أنظر: نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢ القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص١٣ ـ ١٤.

سعر القطن وسخرت القوى العاملة من الشعب المصرى لصالح الإنجليز فى حربها وذلك طوعا أو كرهاً وإن انتعشت الصناعة المصرية فى إبان الحرب لكن ما كان للمحتل أن يترك لها هذه الفرصة إلا لمصلحته ومنفعته أولا وأخيرا، بدليل أن هذه الصناعة أصيبت بنكسة بعد انتهاء الحرب بسبب ما أغرقت به البلاد من صناعات أجنبية، وتخرج مصر من الحرب وهى فى وضع اقتصادى يرثى له، الأمر الذى دفع الشعب إلى الثورة فى ١٩١٩.

والواقع أنه، ولولا أن القوى الوطنية انتبهت لهذه القضية وأولتها اهتماما لم يكن ليظهر بنك مصر الذى أسسه الاقتصادى المصرى طلعت حرب عليه رحمة الله، فكان هذا البنك عملا اقتصاديا مصريا وطنيا مخلصا خالصا، ولم يكن لأى من القوى السياسية الكائنة حينئذ أى سلطان أو ولاية عليه، فكان هذا البنك وما أقامه من مشاريع اقتصادية يمثل نقطة ضوء فى ظلام حالك، وهذا الضوء فى حاجة إلى دعم ودفع إلى الامام لينتشل البلاد من وهدتها الاقتصادية التى كانت تعيشها، صحيح أن الحزب الاشتراكى المصرى عندما اعلن عن إنشائه رفع شعارات وطالب بمطالب من شأنها أن ترفع من شأن العامل وتدفع الحالة الاقتصادية إلى التقدم، ولكن هذا الحزب ومبادئه لم يلق قبولا جماهيريا لما حمله من أفكار ومبادىء تتعارض مع دين الأمة. وفى ذلك يقول مارسيل كولومب إن الحزب الاشتراكى المصرى أكد على تفكيره اللادينى «العلمانى» وذلك عندما طالب بفصل الإسلام عن الدولة وبمساواة الرجل والمرأة، وإن الحزب لم يخف تعاطفه مع البلشفية وأعرب عن أمنيته فى أن تعترف الحكومة المصرية بالنظام القائم فى موسكو(١).

ولاشك أن هذه المقولات التى تبناها الحزب الاشتراكى أفقدته الكثير من فعاليته وتقبله لدى جماهير الشعب المصرى مما أدى هذه الجماهير إلى ما يشبه رفض الحزب وما يتبناه من آراء وأفكار، ثم كان هناك الحزب الذى انبثق عن ثورة ١٩١٩ وهو حزب الوفد، وقد اهتم هذا الحزب بالاستقلال السياسى على طريقته أكثر من اهتمامه بالاستقلال الاقتصادى، فظل الحال كما هو عليه نظاماً رأسمالياً، إقطاع تتحكم من خلاله قلة تملك الكثير فى أغلبية لا تملك إلا القليل، بل ازدادت الحالة الاقتصادية

---

(١) مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، مرجع سابق، ص٢٢٤.

تدهوراً بسبب الكساد الكبير الذى حل بالعالم عام ١٩٢٩م والذى انعكس على الأوضاع فى مصر بطبيعة الحال، فساءت الأحوال الاقتصادية أكثر، وانخفض مستوى المعيشة، بسبب انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية، وخاصة القطن(١).

ومعلوم أن مصر تحصل على حاجتها من المواد التامة الصنع نظير ما تصدره من الأقطان، فإذا هبط سعر هذا المحصول دون أن يقابل ذلك زيادة الكمية المطلوبة منه أو انخفاض أثمان المصنوعات بنفس النسبة تعذرت المحافظة على معيار المعيشة، وهذا كله حدث أثناء فترة الكساد العالمية(٢).

تأزم الوضع الاقتصادى ورد الفعل:

وقد كان لهذا الوضع الاقتصادى فى مصر تأثير فى نشأة وتطور جماعة الإخوان المسلمين(٣). والحقيقة أن الشيخ البنا أدرك هذه القضية منذ وقت مبكر، خاصة فى بعدها المتعلق بالاحتلال والسيطرة الأجنبية على موارد البلاد، ولنتذكر أنه فى حياته الوظيفية عندما ذهب إلى مدينة الإسماعيلية سنة ١٩٢٧، أثارته مظاهر تلك السيطرة الأجنبية على كل مرافق الحياة فى المدينة، وخاصة مرافقها الاقتصادية، وكانت شركة قناة السويس بمكاتبها ومبانيها الفخمة رمزا صارخا للاحتلال الاقتصادى، إلى جانب معسكرات الجيش البريطانى التى كانت مع الأخرى رمزاً صارخاً للاحتلال العسكرى(٤).

وعلى صفحات مجلة الإخوان المسلمين الأسبوعية- وهى أول مجلة تصدرها الجماعة عام ١٩٣٣- كتب حسن البنا يحث المصريين على مقاطعة «الخواجات» فى البيع والشراء وكافة المعاملات، ويدعو إلى تشجيع مشروعات أبناء الوطن، وفى هذا المقال المبكر دعا البنا إلى «مقاطعة أعداء الله.. وتشجيع إخواننا المسلمين، وألا ينفق

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس أسماعيل، التطور الاقتصادى، القاهرة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٦٨، ص٣٢٣ وما بعدها.

(٢) راجع: راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، مرجع سابق، ص٢١٤.

(٣) عثمان عبد المعز رسلان، التربية السياسية عند الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص١١٤، ١١٥.

(٤) إبراهيم البيومى غانم ، الفكر السياسى، مرجع سابق، ص٢٧٧.

أحدنا قرشا إلا وهو يعلم أنه سيذهب إلى مسلم ينفقه فى مصلحة من مصالح الأمة، ولن يكيد الأعداء مثل قطع الأموال عنهم»[١].

ولاشك أن البنا فى ذلك قد أدرك فى هذا الوقت المبكر ضرورة التخلص من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطنى، وضرورة تشجيع المشروعات المحلية والصناعية المصرية تحقيقا لسياسة الاعتماد على الذات، والتنمية المستقلة، وقطعا للطريق أمام التغلغل الأجنبى الذى من شأنه احكام روابط التبعية بالخارج.. وانطلق البنا فى رؤيته فى هذا المجال، من اعتقاده الراسخ بأن الاحتلال الاقتصادى الممثل فى شركات الاحتكار الأجنبية هو السبب الرئيسى فى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى مصر[٢].

ومن هنا فقد رأى حسن البنا أن الإصلاح الاقتصادى لمصر ينبغى أن يقوم على عنصرين هما:

١ ـ أن الاستقلال الاقتصادى هو أساس أى استقلال سياسى أصيل.

٢ ـ تحسين الأوضاع الاقتصادية بما يحقق نوعا من التأمين الاجتماعى والاقتصادى للجماهير المصرية الفقيرة ويسد الثغرات الموجودة فى البنيان الطبقى حتى يتم تجنب الفرقة الوطنية التى تنجم عن الصراع بين الطبقات[٣].

---

(١) حسن البنا، جريدة الإخوان المسلمين، العدد (١٥) السنة الأولى، ٣١ جمادى الأولى ١٣٥٣ ص١٠.

(٢) إبراهيم البيومى غانم، الفكر السياسى، مرجع سابق، ص٢٧٨.

(٣) ريتشارد ميتشل، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، جـ٢ ترجمة منى أنيس وعبد السلام رضوان، القاهرة مكتبة مدبولى، بدون تاريخ، ص٢٢٧.

الخاتمة

انتهت فصول الكتاب، وكل فصل منها، كان بمثابة عامل، بل مجموعة، من العوامل الهامة التى أدت إلى ظهور الصحافة الإسلامية، وقد اتضح لنا بجلاء كيف أن الواقع السياسى الذى عاشته بلادنا دفع الغيورين من أبناء هذا الوطن إلى أن يصدروا الصحف والمجلات التى تندد بالاحتلال الانجليزى، وتكشف للرأى العام مخاطره وجرائمه ورأينا أيضا، أنه عندما انحسر التيار الإسلامى السياسى، قامت على أثره حركة الإخوان المسلمين، وذلك بسنوات قليلة، تنادى تلك الحركة بشمولية الإسلام، بمعنى أنه دين ينظم علاقة العبد بالرب، وسياسة تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم، أى أن الإسلام، ليس عقيدة فحسب، بل هو عقيدة وشريعة، يحتكم إليها المجتمع بأفراده وجماعاته فى كل شأن وفى كل أمر، من شئون وأمور الحياة جميعا.

ولذلك رأينا فى خلال الفترة من ١٩٣٣ وحتى ١٩٥٤، العديد من الصحف والمجلات الإسلامية التى أصدرتها حركة الإخوان المسلمين، تعبر عن أهدافها وتدعو إلى مبادئها، وتدافع عن قضاياها.(١)

ولاشك أيضا فى أن الظروف الثقافية والفكرية التى مرت بها الأمة المسلمة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت من أكبر الدوافع التى أدت إلى ظهور صحافة إسلامية، تنادى بالفكرة الإسلامية، وترد على الأفكار والثقافات الوافدة، وتفند الآراء والمذاهب التغريبية والشيوعية التى ظهرت من تلك الآونة الخطيرة من حياة الأمة، وكذلك كانت الظروف الاجتماعية، وتحلل المجتمع من بعض قيمة وعاداته وتقاليده الإسلامية من أكبر العوامل التى ساعدت على ظهور صحافة إسلامية، تحارب الطبقية وتدعو إلى المساواة. وتنادى بالعدالة الاجتماعية، وتعمل على المحافظة على قيم الأمة ومثلها، وعلى صدر صفحات الصحافة عامة والصحافة الإسلامية خاصة، انفجرت قضية تحرير المرأة، وقد اختلفت فى شأنها الآراء والاتجاهات والتيارات، وكان لكل

---

(١) راجع بالتفصيل: شعيب الغباشى ، التحرير الصحفى فى الصحافة الإخوان المسلمين، ودراسة تحليلية، الفترة من يونيو ١٩٣٣ حتى أغسطس ١٩٥٤، دكتوراة، غير منشورة . كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة ، ١٩٩٦.

وجهة هو موليها، فأنصار التيار الإسلامى منهم من ينادى بتعليم المرأة وإعطائها حقوقها، فى تحشم وتأدب فى غير تبذل ومنهم من ينادى بالحافظة على القديم والذى كان عليه المجتمع حينئذ. أما التيار التغريبى، فهو ينادى بأن تعيش المرأة المسلمة على طريقة المرأة الأوروبية، غير عابئ بتعاليم الإسلام .

وهكذا رأينا أن الواقع الاجتماعى فرض نفسه على الصحافة الإسلامية والأمر لا يقل أهمية بالنسبة للظروف الاقتصادية والأزمات الصناعية التى كان المجتمع الإسلامى يمر بها.. فقد كان هذا الواقع وتلك الظروف من أقوى الدعائم التى ساندت وساعدت على ظهور تيار إسلامى واع ومدرك لخطر الوضع القائم، الأمر الذى دفع الصحافة الإسلامية إلى تبنى الحل الإسلامى للأوضاع الاقتصادية القائمة، وتنادى بأن الاستقلال الاقتصادى هو أساس الاستقلال السياسى، وهذا ما تنادى به الصحافة الإسلامية حتى يومنا هذا، إذ إن التحرر الاقتصادى والخروج من دائرة التبعية الاقتصادية، والاعتماد على النفس ومحاولة الاكتفاء الذاتى، وزيادة الانتاج هو المخرج الوحيد لأمتنا من أزمتها الراهنة، وما أشبه الليلة بالبارحة.!

وبعد فإن الباحث لا يزعم بهذه الدراسة أنه غطى جميع المباحث والمداخل التى يمكن أن يمهد بها لدراسة تاريخ الصحافة الإسلامية، وحسبه، أنه حاول أن يفعل شيئا غلب على ظنه إلى حد اليقين، أنه به سد ثغرة مهمة كان على الباحثين فى مجال التأريخ للصحافة الإسلامية أن يسدوها، ويبقى فى المجال متسع لدراسات وأبحاث أخرى، قد يقوم بها الباحث أو يشاركه فيها زملاء آخرون، الله أسأل، أن يجعل هذا العمل كله خالصا لوجهه الكريم ولا يجعل لأحد من الناس فيه شيئا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المراجع

١- أنور الجندى، تطور الصحافة فى مصر، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط ١ ، ١٩٦٧.

٢- جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ط ١، ١٩٨٥.

٣- جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، لجنة البيان العربى، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٥.

٤- حسن البنا ، مجموعة الرسائل، دار الشهاب، القاهرة ، ط ١، بدون تاريخ.

٥- حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، دار التوزيع والنشر الاسلامية، القاهرة ، ط١، ١٩٨٦.

٦- حسن فوزى، سعد زغلول الزعامة والزعيم، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٦.

٧- خالد محمد نعيم، الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى مصر، ١٧٥٦ - ١٩٨٦ ، دراسة وثائقية المختار الإسلامى ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨.

٨- راشد البراوى ومحمد حمزه عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، مكتبة النهضة الحديثة، القاهرة، ط ٥ ، ١٩٥٤.

٩- رجاء النقاش ، المجلات الثقافية والتحديات المعاصرة ، سلسلة كتاب العربى ، الكويت رقم (٣) يوليو ١٩٨٤.

١٠- رؤوف عباس ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، دار الفكر الحديث القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٣.

١١- زكريا سليمان بيومى، الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ، ١٩٠٧ - ١٩٥٣، الفاروقية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨١.

١٢- سامى عزيز، الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٨.

١٣- سعيد إسماعيل على ، الفكر التربوى العربى الحديث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، الكويت ، رقم (١١٣) ط ١ ، ١٩٨٧.

١٤- طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر. ١٩٤٥ - ١٩٥٢، دار الشروق القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٨.

١٥- ـــــــــ، الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٥٤ - ١٩٥٢ ، دار الشروق القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٠.

١٦- ـــــــــ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، كتاب الهلال العدد (٤٩٢) دار الهلال ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠.

١٧- عبد العزيز على ، الثائر الصامت ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٨.

١٨- عبد الحى دياب، الإقطاع الفكرى وآثاره، دار الشعب ، القاهرة ، ط ١ ، بدون تاريخ.

١٩- عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، دار المعارف القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٨٣.

٢٠ - ـــــــــ، ثورة ١٩١٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٨.

٢١- ـــــــــــــــــــ ، فى أعقاب ثورة ١٩١٩. دار المعارف، القاهرة، ط ٣ ، ١٩٨٦.

٢٢- ـــــــــ ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ٩٥٢ـ - ١٩٥٩، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٩.

٢٣- عبد الستار فتح الله سعيد، الغزو الفكرى والتيارات المعادية للإسلام، دار الأنصار ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

٢٤- عبد المنعم النمر ، إسلام لاشيوعية ، مكتبة غريب، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٦.

٢٥- ـــــــــ، الثقافة الإسلامية بين الغزو والاستغزاء ، دار المعارف ، القاهرة، ط ١ ، ١٩٨٧.

٢٦- على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ١ ١٩٩٣.

٢٧ - على الدين هلال ، التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث، معهد البحوث والدراسات، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٥.

٢٨- على جريشة أساليب الغزو الفكرى للعالم الإسلامى، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ٣١ ، ١٩٧٩.

٢٩- عماد الدين خليل، البعثات التعليمية بين السلب والإيجاب، دار الاعتصام، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠.

٣٠- عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، رقم (٢٦) ط ١ ، ١٩٨٥.

٣١- فؤاد مرسى، حول الفكرة العربية فى مصر، دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥.

٣٢- فهمى الشناوى، المؤامرة على إسقاط الخلافة العثمانية، المختار الإسلامى ، القاهرة ، ط ١ بدون تاريخ.

٣٣- قاسم أمين، تحرير المرأة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣.

٣٤ - لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ط ١ ، ١٩٨٤.

٣٥- محمد الغزالى ، ظلام من الغرب ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٩.

٣٦- محمد عمارة قاسم أمين وتحرير المرأج و دار الهلال ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠.

٣٧- محمد حسنين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة و ط ١ ، ١٩٧٧.

٣٨- محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية فى الأداب المعاصر، مكتبة الآداب، لقاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٢.

٣٩ - محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١ ١٩٧٨.

٤٠ - محمد جابر الأنصارى ، تحولات الفكر والسياسة فى السرق العربى سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد رقم (٣٥) ط١ ، ١٩٨٠.